المحاضرة السابعة من مقرر أسس الخدمة الاجتماعية

▣ أهداف المحاضرة :-

- تعرف الطلاب لمدي الحاجة للتوطين *
- * الاراء المختلفة حول المقصود بالتوطين
- * ما مفهوم التوطين
- * اهمية التوطين
- * التوطين في المجتمع السعودي

الحاجة إلى توطين الخدمة الاجتماعية :

نتيجة للمتناقضات والمشكلات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية والتصديق والإدراك المجتمعي لها،فلقد برزت الحاجة إلى محاولة لإيجاد صيغة ملائمة لاحتياجات ومشكلات المجتمع في الدول النامية ،أو إلى أقلمة الخدمة الاجتماعية مع الظروف الثقافية لتلك المجتمعات ،بحيث تكون أهداف و مجالات العمل والعمليات والتكتيك والفلسفة الموجه للخدمة الاجتماعية في المجتمع نابغة من جذوره وقيمه، حتى تكون أكثر فائدة وجدوى في خدمته، وأن تساهم المهنة بفاعلية في النهوض به وهذا ما نعني به التوطين .

وقبل أن نوضح ما المقصود بالتوطين ينبغي لأن نشير إلى أن هناك عدة آراء حول هذه القضية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

١-هناك رأي ويمثله الرعيل الأول من الأخصائيين الاجتماعيين في الدول النامية ومؤداه أن الطبيعة الإنسانية واحدة في أي مكان ، وأن الخدمة الاجتماعية من تلك الوجهة التقليدية هي مهنة مثل الطب والهندسة، تتعدى الحدود المحلية الوطنية أي أنها عالمية وما ثبت أنه نافع ومفيد للدول المتقدمة يجب أن يكون أكثر من مفيد بالنسبة للدول النامية.

ولقد رد بعضهم على هذا الخط الفكري بأنه لم يفرق بين مجالات "التكنولوجيا المادية" و المجالات التي تتصل بالبشر وكلاهما يختلف عن الآخر ، إذ أن الخدمة الاجتماعية بالضرورة مهنة تتعامل أساساً مع الناس،ولذلك فأن ممارستها لا يمكن أن تنفصل بأي حال عن البناء الاجتماعي والثقافي الذي تمارس فيه

٢-ويرى Jacob

أحد أساتذة الخدمة الاجتماعية في الهند أن الخدمة الاجتماعية قد نشأت في المجتمعات استجابة لمشكلات خاصة بتلك المجتمعات. ونتيجة لظروف خاصة بها ،

وبطبيعة الحال فإن هناك بعض المسلمات الأساسية للمهنة، يمكن أن تصلح لجميع الناس في كل المجتمعات ،بيد أن تطبيق الخدمة الاجتماعية في أي وطن يجب أن يضع أمامه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذا الوطن ،وألانماط الثقافية التي تميزة .

إذ أنة في البلاد المتخلفة تكنولوجياً وأقتصادياً توجد ظروف تختلف تماما عن ظروف الدول المتقدمة ، بحيث لا يمكن لهذه البلاد ببساطة تطبيق طرق الخدمة الاجتماعية ووسائلها الفنية التي نشأت وتطورت

في دول الغرب المتقدمة كثيراً صناعياً وتكنولوجياً، ولذلك فإنه يدعو إلى التوصل إلى خلفية نظرية ملائمة وإطار مهني يصلح للمارسة في البلدان النامية

-٣ يدعم هذا الاتجاه أيضاً

Herbert Aptekar

الذي يرى أن الخدمة الاجتماعية إذ تدرك اختلاف الأنظمة الاجتماعية التي تحاول تنميتها من ثقافة لأخرى ، فيجب على الخدمة الاجتماعيه بالتالي أن تختلف من ثقافة إلى أخرى .

وربما لم تكن أي مهنة أخرى معتمدة إلى حد كبير على التنظيم الاجتماعي ، وبماء المجتمع مثل الخدمة الاجتماعيه .

aptekarويضيف

إنه لا يمكن النظر إلى الخدمة الاجتماعية على أنها الشيء نفسه في كل المجتمعات ففيها المرونة الأمر الذي قد يجعل الأخصائيين الاجتماعيين في مكان ما لا يتبعون الأساليب نفسها في مكان أخر

وقبل أن نوضح ما المقصود بالتوطين ينبغي لأن نشير إلى أن هناك عدة آراء حول هذه القضية والتي يمكن حصرها فيما يلي :

٤- وهناك مشكلة أساسية تواجه عملية "التوطين" وهي أن الممارسين الغربيين الذين ينتدبون للعمل في برامج المعونه الدولية للدول النامية من الامم المتحدة،يواجهون صعوبات في أداء عملهم كمستشارين لبرامج المساعادات الفنية أو في تعليم الطلاب في هذه الدول

ومن الغريب أن بعض المهنيين في الدول النامية قد قبلوا هذا التصور وهم بهذا قد وقعوا في خطأ مزدوج ،فقد اخطأوا مرة عندما قبلوا النماذج الأجنبية للمارسة دون تمحيص أيضاً، وهم يضاعفون الخطأ الآن عندما يقبلون دون تمحيص ايضاً الحلول التي يقترحها الأجانب لحل المشكلات التي ترتبت على الخطأ الأول . والأكثر مثاراً للدهشة أن هذا كله يحدث في وقت تتشكك فيه الدول المصدرة للنماذج نفسها في قيمة تلك النماذج.

مما سبق يتضح أنه لامناص من الاتجاه إلى توطين الخدمة الاجتماعية في الدول النامية ولقد ازدادت رغبة المهنيين نحو الأخذ بهذا الاتجاه وربما تكون هذه الرغبة نابعة من إحساسهم أنه قد حان الوقت ليقوموا بعمل شيء يفيد المهنة، ويدعمها ويثريها ويساعد في الوقت نفسه على تزايد الاعتراف المجتمعي والتصديق بالنسبة لها.

ذلك أن التوطين أساساً يهدف إلى أن تكون الخدمة الاجتماعية معبرة لاحتياجات أفراد المجتمع وأكثر فاعلية في مواجهة مشكلاتهم.

وهنا نستشهد برأي Steinالذي يؤكد أنه لا يوجد في الواقع ثم اختلاف على ضرورة وأهمية توطين الخدمة الاجتماعية الذي يعارض هذا الاتجاه أنه كمن يضرب حصاناً ميتاً.ومما يجعل المهنيين يلحون في الاتجاه إلي التوطين ، أن الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحده الامريكية لم تتخذ نمطاً ثابتاً ،بل تعرضت لعدة تغييرات جعلتها اكثر تلائم مع متطلبات هذا المجتمع .

مفهوم التوطين :

يعرفه السيد أبو بكر:(تلك الجهود العلمية و العملية التي تبذل لإحداث تغيرات في بعض مكونات الخدمة الاجتماعية في البلد الذي نقلت إليه بقصد التوصل إلى بعض الابتكارات والتجديدات إستجابة للعوامل الثقافية لهذا المجتمع ، والمختلفة بقدر ما عن العوامل في المجتمع الذي أنتقلت منه هذه المهنه وذلك لكي تصبح أكثر إيجابية وفاعلية لمواجهة المشكلات الاجتماعية)

أما بالنسبة لرأي "إبراهيم عبدالرحمن رجب "فأنه يشير إلى أن مصطلح التوطين من المصطلحات التي استخدمها الغرب، والمهنيون في إشاراتهم لعدد من الطرق التي تحاول تطوير النموذج الغربي لكي يتناسب مع الظروف والأحوال السائدة للدول النامية ويؤثر "ابراهيم عبدالرحمن رجب" استخدام مصطلح "تأصيل" عن مصطلح "التوطين" ويقصد به التعبير عن عملية مواجهة الموقف من الزاوية الصحيحة ألا وهي زاوية النسق الذي يمارس فيه، بحيث تحاول المهنه أن تتصدى لمواجهة المشكلات الاجتماعية وحرية كاملة دون أن تكبل نفسها بالنماذج المستوردة .

ويؤكد على أنه لايجب تفسير مصطلح "التأصيل"بطريقة مغلقة معادية لما هو أجنبي ويستطرد قائلاً ان التأصيل لا يتنافى مع التعلم من الأخرين ولكن لكي يكون التعلم من الآخرين صحيحاً بأنه لابد أن يكون مبنياً على المحافظة على الهوية الذاتية واذا كانت الخدمة الاجتماعية في الدولة النامية لن تستفيد شيئاً من فرض العزلة على نفسها ، فأنها لن تفيد ايضاً من التقليل السطحي الزائف للنماذج الأجنبية .

كما يعرف "عبد العزيز مختار" (التوطين) بقوله :(هي تلك الجهود العلمية المنظمة التي تستهدف تطويع نظريات ومكونات البناء المعرفي النظري للخدمة الاجتماعية، حيث تلائم عند تطبيقها ظروف وفلسفة مجتمع معين والاستفادة عند القيام بذلك من نتائج توطين الخدمة الاجتماعية ومن ممارساتها في مجتمعات أخرى مع الحفاظ على الجوانب العامة والأساسيات العامة للمهنة)

أما "عبدالفتاح عثمان " فيعرف (التوطين) بأنه : (تلك الجهود العلمية التى تبذل لإحداث تغييرات في بعض مكونات الخدمة الاجتماعية ثقافياً من الخارج بقصد التوصل إلى بعض الابتكارات والتجديدات،استجابة لبعض الظروف المسانده للمجتماعات التي انتشرت فيها الخدمة الاجتماعية وذلك كي تكسب الخدمة الاجتماعية فاعلية أكثر في تنمية المجتمع العاملة فيه وحل المشكلات الاجتماعية .

والهدف الأساسي من التوطين هو إكساب المهنة فاعلية يدركها المجتمع في تحقيق الأهداف التي تحدِدها المهنة في الإطار الثقافي للمجتمع الذي توجد فيه على نحو يجعل من الخدمة الاجتماعية موضع اهتمام وتقدير قومي.

وتبعاً لذلك يمكن القول أن التوطين يتضمن :

١- تحديد وظائف الخدمة الاجتماعية في المجتمع بحيث تصبح هذه الوظائف أساسية وليست ثانوية بالنسبة للمجتمع

٢- تحديد الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها الخدمة الاجتماعية في المجتمع لتحقيق هذه الأهداف بكفاءة

٣- التوصل إلى بعض الأساليب التقليدية التي يستخدمها المجتمع لحل بعض مشكلاته الاجتماعية وشحذها لاستخدامها كتكنولوجيا مهنية.

٤- تكوين فلسفة وإطار قيمي للخدمة الاجتماعية ،يتفق مع تراث المجتمع التاريخي وأيديولوجيته الدينية والسياسية وتطلعاته وآماله في مزيد من التقدم والتحديث

٥-اختيار وتكوين قاعدة علمية متمشية مع الأهداف التي تسعى الخدمة الاجتماعية لتحقيقها.

٦-اختيار وابتكار مهارات تسهل الممارسة المهنية في البيئة الاجتماعية التي تحاول الخدمة الاجتماعية التأثير فيها .

٧- مراعاة الظروف المحلية والإقليمية المتميزة في نطاق المجتمع القومي الواحد – ما أمكن ذلك وما دام ذلك ضرورياً لفاعلية الأداء المهني – بجانب مراعاة الظروف الثقافية القومية

٨- توفير نظام إعداد مهني يتواءم مع الإمكانيات البشرية والاقتصادية والمتطلبات التنموية، بحيث يحقق هذا النظام أفضل عائد ممكن مقارنة بالإمكانيات المستثمرة.

٩- تحديد مجالات العمل وتقدير ثقل كل مجال بالنسبة للمجالات الأخرى ،في ضوء الاهتمامات القومية .

١٠- اختيار وتكوين البناءات والتنظيمات التي تمارس من خلالها نشاطات الخدمة الاجتماعية والتي تصلح أكثر من غيرها لتوصيل الخدمات إلى من يستحقونها ،ويحتاجون إليها .

وبعد التوصل إلى قدر متقدم من التوطين في المجتمع،يمكن تحديد المكونات المهنية التي استمرت دون تغيير يذكر والمكونات الأخرى التي اعتراها التغيير.

وتلك المكونات التي استمرت دون تغيير منذ استقائها من المصدر تعد موطنه هي الأخرى لأنها كما هي أو بدون تغيير حاسم ،صالحة للتكامل مع النسيج الثقافي للمجتمع الذي أخذ بها وتقبلها .

أهمية توطين الخدمة الاجتماعية "نتائج التوطين " :

أن قضية التوطين من القضايا المهمة بالنسبة لدعم الخدمة الاجتماعية وزيادة فاعليتها،وأن الاتجاه إلى عملية توطين الخدمة الاجتماعية ،ستترتب عليه آثار مهمة وبعيدة المدى بالنسبة لمستقبل هذه المهنة ونموها ونذكر على سبيل المثال ما يلي :

١- ارتفاع مكانة المهنة في المجتمع كمهنة كاملة وكذلك العاملين فيها.

٢- حصول المهنة على تأييد قومي أكبر من النواحي المادية والمعنوية .

٣- اجتذاب المهنة لعناصر بشرية من نوعيات أكثر استعداداً، وكفاءة للانضمام في صفوفها . ٤- تطوير مناهج الخدمة الاجتماعية، والارتفاع بمستوى الإعداد المهني والتدريب للممارسين وكذلك الارتفاع بمستوى البحوث المتعلقة بالجوانب النظرية والممارسة المهنية.

٥-تطور وجود المهنة ،واستقرارها في المجتمع،وتحولها لتصبح نظاماً اجتماعياً له كيانه الخاص المتكامل مع النظم الاجتماعية الأخرى .

٦- التوصل إلى نماذج ناجحة من التوطين ،يمكن أن تدرس ويحتذى بها ويكون لها أكبر الأثر في مجتمعات متقاربة بالثقافة كالدول العربية مثلاً

- توطين الخدمة الاجتماعية في
- المملكة العربية السعودية

المدخل إلى توطين الخدمة الاجتماعية :

بعد أن تبين لنا الوضع الذي عليه الممارسة ،والذي اتضح منه جلياً مدى التباين بين أساليب ممارسة الخدمة الاجتماعية ،والواقع الثقافي والاجتماعي الذي تعيشة الدول النامية.

بقي للباحثة أن توضح كيف يمكن تبلور نماذج للمارسة ، تصلح لإشباع الاحتياجات المحلية للدول التي تمارس فيها الخدمة الاجتماعية ،والذي يجب أن تأكده الباحثة هنا ،أن المدخل الى توضيح صيغة الممارسة أكثر ملائمة للواقع المحلي في مجتمع ما، يعتمد اساساً على اراء اساتذة الخدمة الاجتماعية والممارسين لها ، حيث أن الباحثة هنا تدرك تماما وهي تمضي في دراستها الراهنة بغية الوقوف على متطلبات التوطين في المجتمع السعودي ، أن تناول الموضوعات التى تتعلق بقضايا التوطين تعد على جانب كبير من الاهمية ، ولذلك فان محاولتها يفترض أن تتلوها دراسات اخرى اكثر تعمقاً لباحثين لديهم من الخلفية النظرية المعرفية والخبرات الميدانية المتراكمة ما يؤهلهم لذلك .لان هذا مرتبط بمستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع .

ولذلك فان محاولتنا في هذه الدراسة ، لاتعدو أن تكون بداية لتقرير ما هو واقع فعلاً

من خلال التعرف على واقع تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي ، من حيث مكانة تبعية تعليمها في المؤسسات التعليمية، والمقصود به هل يتم تعليم الخدمة الاجتماعية من خلال كلية متخصصة ؟أو معهد متخصص؟أو مدرسة ؟ أم يتم على مستوى شعبة في قسم الاجتماع أو الدراسات الاجتماعية ؟

وما الكيفية التي يتم بها اختيار طلاب الخدمة الاجتماعية ؟

وما المقررات الدراسية التي يتلقونها والمراجع التي يرجع إليها ويستند إلليها أساتذة الخدمة الاجتماعية ؟

وهل المراجع والأدبيات تحتوي على مادة تعبر عن الواقع المحلي؟

ثم التعرض لنتائج العملية التعليمية للخدمة الاجتماعية وهي إعداد الممارسين في مجالات الخدمة الاجتماعية المختلفة ، وهل كشفت هذه الممارسة عن بعض المآخذ والمثالب والسلبيات ؟

وما الاستراتيجيات والتكتيكات التي يجب أن تتبع من جانب المؤسسات التعليمية بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية ، حتى يمكن تلاقي هذه المآخذ والمثالب وتستطيع بالتالي المؤسسات التعليمية أن تسهم في إعداد ملائم لممارسة ذات فاعلية ؟

عرض لبعض محاولات توطين الخدمة الاجتماعية في بعض الدول النامية

تعرضت بعض الدول النامية لمحاولات توطين الخدمة الاجتماعية بها ، آخذة في تقديرها الظروف الاجتماعية والإمكانات المادية والقيم السائدة في المجتمع . وفيما يلي تستعرض الباحثة بإيجاز لمحاولات توطين الخدمة الاجتماعية في بعض الدول النامية وأبراز الجوانب التي شملتها عملية التوطين في هذه الدول عن مجتمعنا العربي اختلافا كثيرا (غباري ،١٩٨٥:٣)

وفي هذا المجال يذهب عبد العزيز مختار إلى ما يسمى بتوطين الخدمة الاجتماعية من خلال منظور إسلامي (the Islamic perspective) حيث يرى أنه من الأفضل أن ننظر ، ونتعرف . ونعي ، ونفهم ، ونطبق ما هو متاح في أيدينا ، من منظور إسلامي تمثل مشتملات نظاما متكاملا ، ويمكن عده بمثابة الأساس الصحيح لممارسة كل طرق الخدمة الأجتماعية وتوضع بمقتضاه كل سياسات وخطط وبرامج مشروعات الرعاية الاجتماعية . (مختار ١٩٨٦:١٧-١٨).

ويرى كثير من أساتذة الخدمة الاجتماعية ، أن المدخل إلى توطين الخدمة الاجتماعية في الدول النامية ، أو تبني صيغة ملائمة للممارسة تتفق وواقع هذه المجتمعات ، لابد أن ينطلق من الخطوات الآتيه : (درويش وآخرون ،١٩٨٣:٢٩٠).

١- إعادة توجيه تعليم الخدمة الأجتماعية ليتحول بطريقة جادة لاحترام وتجميع واستخدام أيه محاولات ولو محدودة من خبرات الممارسة المحلية .

٢- تدريب الأخصائين الأجتماعيين على الثقة في خبراتهم وتسجيلها ، ومقارنه ملاحظاتهم . وابتكاراتهم مبادئ عامة للمارسة و اختبار تلك المبادئ في الميدان .

٣- وكذلك تسجيل خبرات الممارسة التي تثبت صلاحيتها أو التي لم تثبت صلاحيتها ولابد توطيد العلاقة بين الممارسين والباحثين ، وتبادل الخبرات والنشرات المهنية وعقد المؤتمرات و حلقات المناقشة التي تساعد على بناء نظرية الممارسة .

متطلبات توطين الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي :

اتضح من عرضنا السابق لوضع نشأة وتطوير تعليم الخدمة الأجتماعية وممارستها في المجتمع السعودي أنها تتشابه إلى حد كبير لأوضاعها في كثير من البلدان النامية ،غير أنها تتميز في المجتمع السعودي بإنها نقلت عبر جمهورية مصر العربية ،

وكان الاعتماد الكبير في العملية التعليمية الخاصة بها على أساتذة غير سعوديين ، نظرا لحداثة المهنه بالمملكة ، كما أن معظم المراجع والمؤلفات و أدبيات الخدمة الاجتماعية التي يعتمد عليها الاساتذة في تناولهم للمادة العلمية ، أو التي يرجع إليها الطلاب لا تشير في كثير منها على الواقع المحلي ، و لاتستشهد بحالات دراسية مستمدة من المجتمع ، وذلك على مستوى طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث (خدمة فرد – خدمة جماعة – تنظيم مجتمع)

فضلا على أن المناهج و المقررات قد لا تفي بإعداد ممارس قادر على مواجهة المواقف المهنية في مختلف المجالات ، كما أن المناهج والمقررات في عموميتها قد لا تواكب احياجات المجتمع التنموية .

وفي رأينا أن هناك مجموعة من الأسباب الرئيسية التي قد تجعل الحاجة ملحة لإيجاد صيغة ملائمة لممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي لتكون أكثر تلاؤما وتكيفا مع الواقع المحلي الخاص به وهي:-

-عدم وجود هوية محددة لتعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي : فتعليم الخدمة الاجتماعية به متارجح بين شعبة في قسم الاجتماع ، أو الدراسات الاجتماعية ، أو بين قسم مخصص لها في كلية ، وفي حالة واحدة نجد تعليمها يخصص له معهد ولكن للبنات فحسب.

٢-عدم ملائمة بعض الأساليب الفنية لطرق الخدمة الاجتماعية كالزيارة المنزلية التي قد تحد الظروف الاجتماعية للمجتمع السعودي كثيرا من تحقيق الهدف منها .

٣-اعتماد العملية التعليمية للخدمة الاجتماعية على غير السعوديين مما قد يجعلهم يتناولون مقررات و مواد تدريسها متأثرين بالخلفية العلمية الخاصة بهم .

٤-عدم وجود الكتب و المراجع الدراسية المحلية ، و أعتماد العملية التعليمية على مؤلفات و تراجم و مقتبسات ، تخلو في أغلب الأوقات من الإشارة إلى المجتمع السعودي ، أو تشير إلى حالات تختلف في أيدولوجيتها عن الأيدولوجية الخاصة بالمجتمع السعودي .

٥- فقدان الصلة بين المؤسسات التعليمية التي تقوم على عملية تعليم الخدمة الاجتماعية ، وعدم التنسيق بينها في وضع الخطط لإعداد الأخصائي الاجتماعي ، حيث تقوم كل مؤسسة بوضع خططها وبرامجها التعليمية بعيدة عن التشاور مع المؤسسات الأخرى . مما قد يوجد تفاوتا في مستويات إعداد الأخصائي الاجتماعي .

٦- الاستعانة في المشروعات الاجتماعية وبرامج التنمية الاجتماعية ببعض المستشارين الأجانب لبرامج المساعدات الفنية ، أو في تعليم الطلبة مما يضاعف من الاتجاه إلى الأخذ بالنماذج الأجنبية للممارسة ، حينما – يؤخذ بالحلول التي يقترحها المستشارون الأجانب لحل المشكلات . والأكثر مثارا للدهشة هنا أن هذا يحدث كله في وقت تشكيك فيه الدول المصدرة لهده النماذج نفسها في قيمة تلك النماذج .

٧- عدم إدراك كثير من المؤولين في المؤسسات التي تعمل بها الخدمة الاجتماعية كمهنة ثانوية بوظيفة الخدمة الاجتماعية عامة ، ولأدوار الأخصائيين خاصة .

٨- قيام بعض الوزارات والهيئات بتكليف هيئات بحثية أجنبية برصد بعض الظواهر الاجتماعية ، والقيام ببعض الدراسات الاجتماعية في المجتمع السعودي بأسلوب قد لا يتواءم مع الواقع المحلي للمجتمع ، وكان من الممكن و الأفضل إسنادها إلى الأقسام المختصة بالجامعات .

٩- ضعف الصلة التي تربط الجامعات بالمؤسسات التي تمارس فيها الخدمة الاجتماعية ويلحق بها الطلاب للتدريب و إن وجدت الصلة ، فهي لا تفي بأغراض زيادة الإدراك المجتمعي بالخدمة الاجتماعية في محيط القطاعات المختلفة للأجهزة الحكومية .

١٠- اتضح لنا من خلال طلبنا لبعض التقارير و الإحصائيات الخاصة بتوظيف الأخصائيين الاجتماعيين بمختلف المؤسسات الحكومية عن طريق ديوان الخدمة المدنية ، أنه لا يوجد مسمى ثابت لخريج الخدمة الاجتماعية ، فتارة يطلق عليه أخصائي اجتماعي وتارة يطلق عليه باحث اجتماعي (وهي الأكثر شيوعا و استخداما) ومشرف أجتماعي ، وتارة أخرى يطلق عليه موجه اجتماعي ، مما يستوجب معه أن يأخذ هذا الموضوع اهتماما من قبل المؤسسات وديوان الخدمة المدنية

١١- ونحن بصدد الإشارة إلى الأسباب الرئيسة للاتجاه نحو توطين الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي ، فإننا نستعد إلى بعض الملاحظات و الدراسات حول إعداد الأخصائي الاجتماعي للممارسة في المجالات المختلفة ، وذلك من قبل بعض المنفذين للخدمة الاجتماعية بالإدارة العامة لتوجيه الطلاب و إرشادهم بوزارة المعارف و الإدارة العامة للصحة النفسية و الاجتماعية بوزارة الصحة ، لتقويم وضع الخدمة الاجتماعية وممارستها في المجال الطبي المجال المدرسي .

أما عن الإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم فلقد أرسلت بعض الملاحظات لديوان الخدمة المدنية الذي قام بالتالي بإرسالها إلى الجامعات لإبداء الرأي فيها ، و تنصب حول واقع الدراسة بأقسام علم النفس و الخدمة الاجتماعية ،

و الاجتماع بمختلف الجامعات والتي خلصت فيها إلى أن البرامج الدراسية الحالية لهذه الأقسام تبتعد كثيرا عن مجال توجيه الطلاب و إرشادهم ، سواء

من حيث الأهداف العامة ، أو من حيث المحتوى ،

ورأت أن قسم علم النفس يأتي في المقدمة ، من حيث إعداده للمرشد الطلابي مع الاقتراح بالتوجيه لأقسام علم النفس أن تتضمن برامجها الحالية بعض المجالات التي لابد منها لإعداد المرشد الطلابي على أن تصبح إجبارية لمن يرغب العمل في هذه المهنة .

بعض اتجاهات توطين الخدمة الاجتماعية في الدول النامية

هناك بعض الملامح التي أخذت تتضح في إقامة الخدمة الاجتماعية في الدول النامية منها :-

١- تتسم الخدمة الاجتماعية في الدول النامية بالاتجاه إلى غلبة الأهداف التنموية على الأهداف العلاجية .

وقد اتخذت الخدمة الاجتماعية ذات الصيغة التنموية عدة مسارات :-

(أ) العمل على أعداد كبيرة من المواطنين كما هو الحال في أمريكا اللاتينية

(ب) العمل في نطاق خطط التنمية القومية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الخطط كما هو الحال في بعض الدول الإفريقية .

(جـ) العمل في مجالات تنمية المجتمعات المحلية ولكن في إطار خطة قومية عامة لتنمية المحليات كما يحدث في الهند

(د) العمل في مجالات تنمية المجتمعات المحلية بدون خطة قومية عامة لتنمية هذه المحليات كما يحدث في بعض الدول الأفريقية المتحدثة بالانجليزية .

- والعمل في مجالات التنمية ليس غالباً على الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الصناعية حيث مازال التركيز على توفير الخدمات للأفراد والجماعات الصغيرة .

٢- تميزت الخدمة الاجتماعية في بعض الدول غير المستقرة سياسياً وفي أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص ،بانغماس قوى من جانب المهنة في العمل السياسي ومن ثم ظهر ما يسمى بتسييس الخدمة الاجتماعية .

- وفي مثل هذه الحالات تسمى المهنة المسيسة إلى تبني ايديولوجية سياسية لتصبح فلسفة موجهة لها .

٣- نتج عن تبني الخدمة الاجتماعية في الدول النامية لأهداف إنمائية إلى بزغ أهمية خاصة لطريقة تنظيم المجتمع بالنسبة للطرق الأخرى في الخدمة الاجتماعية لأن هذه الطريقة تتعامل مع أعداد أكبر من المواطنين وتتسم أهدافها بالإنشاء والتنمية .

٤- وواكب ذلك ميل إلى إتجاه القاعدة العلمية للخدمة الاجتماعية نحو ،السياسة والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي بدلاً من تركيز الخدمة الاجتماعية العلاجية على علم النفس الإنحرافي .

وذلك الاتجاه إلى تكوين مثل هذه القاعدة العلمية يعني نضج توطين الخدمة الاجتماعية في الدول النامية .

٥- لم تظهر بعد مبادئ جديدة للخدمة الاجتماعية في الدول النامية ومازالت تطبق المبادئ المألوفة للخدمة الاجتماعية الأمريكية .

بيد أن أسلوب تطبيق بعض المبادئ يختلف في بعض الدول النامية عنه في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للإختلافات الثقافية بين الدول النامية والمجتمع الأمريكي .

٦- يميل الأعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين في كثير من الدول النامية إلى تخريج ممارس عام على مستوى التعليم الجامعي وأن كان بعض الدول النامية تركز بجانب ذلك إلى إعداد بعض العاملين على مستوى العمل في القرية ولكن لا يعتبر هؤلاء مهنيون .

٧- كذلك لم تجد الدول النامية غضاضة في تكوين هيئات تدريس في معاهد الخدمة الاجتماعية من خريجي الدول العربية ، فلا معنى مثلاً لإرسال مبعوث إلى دولة صناعية يتعلم فيها كيفية التعامل مع حالات فردية تعاني من تفكك العلاقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية ومجتمع الجيرة بل وجماعة الاسرة ،في حين أنه عندما يعود إلى وطنه سيجد أن هذه الوحدات الاجتماعية ليست متماسكة فحسب بل أنها تذوب في كيان قبلي شديد التماسك .

٨- يعمل الكثير من الأخصائيين الاجتماعيين في الدول النامية في مؤسسات حكومية رغم أن العمل المهني البحث قد عانى من تأثير عكسي من جانب سيطرة العمل المكتبي الروتيني ، إلا في المؤسسات الحكومية بدلاً من نمط العمل المهني في مؤسسات تطوعية غير حكومية وهو المنبع الذي خرجت منه الخدمة الاجتماعية الامريكية .

٩- تميزت الخدمة الاجتماعية في كثير من الدول النامية بالتركيز على المجال الريفي عكس تركيز العمل المهني على المجتمعات الحضرية في الدول الغربية الصناعية .

كما أن الهند تميزت أيضا بقوة مجال الخدمة الاجتماعية العمالية وهو مجال عمل مازال وليداً بالنسبة للخدمة الاجتماعية الأمريكية.

١٠- قدمت الهند أيضاً فكرة التخصص في مجال العمل ، في حين أن الخدمة الاجتماعية الأمريكية اتسمت بالتخصص في الطرق المهنية لافي مجلات العمل المهني .